التقرير السنوي
الثاني والأربعون

عن السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤

صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير البلاد المفدى

سموّ ولي العهد الشيخ نوّاف الأحمد الجابر الصّباح

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح

مجلس إدارة بنك الكويت المركزي

للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤

الدكتور محمد يوسف الهاشل

المحافظ

رئيس مجلس الادارة

السيد يوسف جاسم العبيد

نائب المحافظ

عضـــــواً

السيد خليفة مساعد خلف حماده

وكيل وزارة المالية
وزارة المالية

عضـــــواً

السيد عبدالعزيز مشعان الخالدي

وكيل وزارة التجارة والصناعة
وزارة التجارة والصناعة

عضـــــواً

السيد محمد علي القاضي

عضـــــواً

السيد عبدالرسول يوسف أبو الحسن

عضـــــواً

السيد ناصر عبدالله الروضان

عضـــــواً

السيد أسامة محمد النصف

عضـــــواً

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يُسعدني أن أقدَّم التقرير السنوي الثاني والأربعين لبنك الكويت المركزي عن السنة المالية (٢٠١٣/٢٠١٤) الذي يتضمن تقرير مراقبي الحسابات بشأن القوائم المالية للبنك كما في ٣١ مارس ٢٠١٤. وكما هو عليه الحال في السنوات السابقة، يستهل هذا التقرير بتقديم لمحة موجزة عن أبرز التطورات النقدية والمصرفية التي شهدها الاقتصاد الكويتي خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣. بعد ذلك، يستعرض التقرير أهم الإجراءات والعمليات التي قام بها البنك المركزي في مختلف المجالات المتعلقة بالشئون النقدية والمصرفية خلال السنة المالية المذكورة من خلال إداراته ومكاتبه، بما في ذلك أبرز جهود البنك المركزي في مجال دوره الرقابي على وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي.

وفي إطار السعي المتواصل لبنك الكويت المركزي لمواكبة التطورات في أعمال البنوك المركزية العالمية في جميع المجالات، وفي ضوء التطورات التكنولوجية وتجارب البنوك المركزية في مجال إصدار الأوراق النقدية، فقد قام بنك الكويت المركزي وانطلاقًا من المسؤوليات المنوطة به بموجب أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية بإجراء دراسة فنية شاملة لتقييم الإصدار الخامس لأوراق النقد الكويتية الصادر عام ١٩٩٤. وقد وجد البنك المركزي في ضوء ما أظهرته هذه الدراسة ضرورة الاستفادة من التطورات التكنولوجية التي شهدتها صناعة طباعة أوراق النقد خلال العشرين سنة الماضية في مجال تحسن العلامات والمواصفات الأمنية لحماية أوراق النقد من التزوير والتزييف بالإضافة إلى التحسن الذي طرأ على جودة أوراق النقد. وعليه، وبناءً على هذه الدراسة فقد ارتأى بنك الكويت المركزي ضرورة طرح إصدار جديد لجميع فئات أوراق النقد ليحل محل الإصدار الخامس الصادر منذ نحو ٢٠ عامًا للاستفادة من تلك التطورات في مجال تعزيز العلامات والمواصفات الأمنية وجودة أوراق النقد، بالإضافة إلى بعض التطورات الأخرى في مجال طباعة أوراق النقد. وفي هذا الشأن، وبناءً على التوصية الصادرة من مجلس إدارة بنك الكويت المركزي، اعتمد مجلس الوزراء الموقر بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠١٣ الإصدار الجديد (السادس) المقترح بما في ذلك مواصفات فئات الأوراق النقدية وشكلها وتصميمها. وبموجب ذلك القرار واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية

٢٠١٤/١٣ جهوده الحثيثة لاستكمال الاستعداد لطرح الإصدار السادس لأوراق النقد الكويتي، حيث سيكون طرح ذلك الإصدار للتداول اعتبارًا من ٢٠١٤/٦/٢٩ بإذن الله تعالى.

وإجمالاً تركزت جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ في مواصلة العمل على ترسيخ دعائم الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في دولة الكويت من خلال رسم وتنفيذ السياسة النقدية، وتطوير أساليب الرقابة والإشراف على وحدات الجهاز المصرفي والمالي، لتعزيز دعامات النمو الاقتصادي في البلاد وترسيخ الأجواء الداعمة لكفاءة عمل وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي.

وفي مجال التطورات النقدية، ارتفع عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) بنسبة ٨,٨% في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣ مقارنةً بنهاية السنة المالية السابقة. وجاء ذلك النمو في عرض النقد ليعكس في جانب مهم منه الجهود الحثيثة للبنك المركزي لتوفير الأجواء الملائمة لتلبية وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي للاحتياجات التمويلية لعملائها في مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية. وضمن هذا الإطار، شهدت أرصدة الجزء النقدي المستخدَم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية ارتفاعًا خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ بما نسبته ٨% في نهاية السنة المالية المذكورة مقارنةً بمستواها في نهاية السنة المالية السابقة.

وفي مجال التطورات الرقابية، واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ جهوده الحثيثة في مجال الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي المسجلة لديه، وذلك في إطار مساعيه الرامية لتعزيز متانة الأوضاع المالية لوحدات ذلك الجهاز، بما يتسق مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية الفعالة، وبما يسهم كذلك في تكريس أجواء الاستقرار المالي، وتطوير قدرات البنوك على إدارة المخاطر ومقاومة الصدمات والظروف الصعبة والضاغطة. وفي هذا الإطار، حرص البنك المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ على مواصلة جهوده لتطبيق المعايير الرقابية الصادرة عن لجنة بازل، والمعروفة بحزمة إصلاحات بازل (٣) التي تضمنت إدخال العديد من التعديلات الأساسية على معيار كفاية رأس المال بازل (٢) تتمثل في زيادة النسبة الإجمالية لرأس المال الرقابي، مع إعادة تعريف رأس المال الرقابي في إطار مجموعة معايير تستهدف تحسين جودته، بالإضافة إلى استحداث معايير جديدة للرفع المالي والسيولة قصيرة وطويلة الأجل.

وخلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣، أصدر البنك المركزي باكورة إصدار "تقرير الاستقرار المالي" لعام ٢٠١٢ متضمنًا تقييمًا للمخاطر الأساسية التي يواجهها النظام المصرفي وبصفة خاصة مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، إضافة إلى التغيرات في اتجاهات الربحية والملاءة المالية في النظام المصرفي، ومدى مقاومته للصدمات المختلفة سواء من داخل النظام أو من خارجه، وذلك في ضوء سيناريوهات مختلفة لاختبارات ضغط مالي واقتصادي. هذا، ويُعد إصدار تقرير "الاستقرار المالي" إضافة مهمة لإصدارات البنك المركزي من التقارير والنشرات التي تهدف إلى تعزيز الشفافية وتوفير المعلومات والإحصاءات الموثوقة ذات الصلة بالقطاع المصرفي والمالي الكويتي.

ومن جانب آخر، ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص المُقيم لدى البنوك المحلية بنسبة ٨,٨%، لتصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣ إلى نحو ٣٢٢٩٨,٥ مليون دينار، مقابل نحو ٢٩٦٧٤ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة. وترتيبًا على ذلك، ارتفع إجمالي الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية في نهاية السنة المالية المذكورة ليصل إلى نحو ٥٤١٣٣,٢ مليون دينار، مقابل نحو ٤٨٧٦٠,٥ مليونًا في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢، بما يمثل ارتفاعًا بنحو ٥٣٧٢,٧ مليونًا وبنسبة ١١%.

وخلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣، وضمن إطار سعيه المستمر التوعوي وتواصله مع مكونات المجتمع الاقتصادي والمالي، قام بنك الكويت المركزي في ١٠ نوفمبر ٢٠١٣ بتنظيم منتدى بنك الكويت المركزي الذي استضاف مدير عام صندوق النقد الدولي سعادة السيدة "كريستين لاجارد" وبحضور المسؤولين والمختصين والمهتمين بالشأن الاقتصادي عمومًا، والشأن المصرفي والمالي على وجه الخصوص.

إلى جانب ذلك، وخلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣، واصل بنك الكويت المركزي جهوده لتعزيز وتطوير كفاءة الكوادر العاملة لديه، والارتقاء بمستواهم العلمي والمهني من خلال البرامج التدريبية المتخصصة على الصعيدين المحلي والأجنبي، مما يساهم برفع أداء وكفاءة العاملين في البنك المركزي، والمحافظة على الكفاءات المتميزة من الكوادر الوطنية، واستقطاب المزيد منها للعمل في البنك بما يعزز قدرات البنك على القيام بالمهام الموكلة إليه. وضمن مساعي بنك الكويت المركزي الرامية لرفع مستوى الأداء الوظيفي، وتعزيز الانتماء، وانطلاقًا من الحرص على تحفيز العاملين لمزيد من العطاء وصولًا للكفاءة العالية والأداء

المتميز, بادر بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ بتنظيم مسابقة "الموظف المتميز"، وتم في ٣٠ مارس ٢٠١٤ إعلان وتكريم الموظفين المتميزين الفائزين في البنك خلال عام ٢٠١٣.

ومن جهةٍ أخرى، واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ مساعيه الرامية لتطوير وتحديث البنية التحتية لتقنية المعلومات المستخدمة لديه، وبما يواكب أحدث التطورات العالمية في هذا المجال، حيث واصل البنك المركزي خلال السنة المالية المذكورة جهوده لتحديث وتطوير الأنظمة التقنية في إداراته ومكاتبه المختلفة، والعمل على تصميم وتنفيذ البرامج التقنية التي من شأنها ضمان استمرارية الأعمال في البنك المركزي في مختلف الظروف، وكذلك تقديم خدمات أفضل للمتعاملين مع البنك المركزي وفقًا لأحدث المعايير الدولية في هذا المجال. كما قام البنك المركزي في مطلع شهر يناير لعام ٢٠١٤ بإطلاق الموقع الإلكتروني الجديد للبنك بصفة تجريبية، والذي تم تصميمه على أساس متصفح متقدم غني بالمعلومات التي تخدم الباحثين والمهتمين، ويمثل قناة اتصال مع العملاء وزائري الموقع، وذلك لأجل تعزيز الإفصاح والشفافية من خلال توسيع دائرة البيانات والمعلومات التي ينشرها بنك الكويت المركزي.

وختامًا، أسأل الله العلي القدير أن يُكلِّل جهودنا ومساعينا جميعًا بالتوفيق والنجاح لما فيه الخير والصلاح لوطننا الحبيب، وذلك في ظل رعاية حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدَّى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح حفظهم الله ورعاهم.

والله ولي التوفيق ،،،،،

د. محمد يوسف الهاشل
محافظ بنك الكويت المركزي

مدخل:

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ جهوده لتحقيق أغراضه المنصوص عليها في قانون إنشائه وهو القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته. وتشمل تلك الأغراض ممارسة امتياز إصدار العملة نيابةً عن الدولة، ومواصلة العمل على تحقيق الاستقرار النسبي في سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وتأمين حرية تحويلها، ورسم وتنفيذ السياسة النقدية، وترشيد السياسات الائتمانية لوحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي، وتطوير نظم وبرامج الإشراف والرقابة على وحدات ذلك القطاع، بما يدعم نمو الاقتصاد الوطني على أسس راسخة، ويساهم في تكريس أجواء الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في البلاد.

وضمن هذا الإطار، جاءت مشاريع بنك الكويت المركزي في الخطة الإنمائية متوسطة الأجل (٢٠١١/١٠-٢٠١٤/١٣) لتُجسِّد دور البنك المركزي على النحو المشار إليه آنفًا، وتتضمن تلك المشاريع ما يلي:

- تعزيز جهود البنك المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية بما يساهم في تكريس دعائم الاستقرار النقدي.
- تكثيف جهود البنك المركزي في الإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي والمالي بما يساهم في زيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية وتعزيز دعامات الاستقرار المالي.
- تعزيز متانة الأوضاع لوحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي.
- تطوير الخدمات المصرفية لقطاع التجزئة.
- تطوير الخدمات المصرفية الموجّهة لقطاع الشركات.
- تنمية قطاع الخدمات المساندة للقطاع المالي.
- المقر الرئيسي الجديد لبنك الكويت المركزي.

وخلال السنة المالية (٢٠١٤/١٣)، واصل بنك الكويت المركزي تنفيذ مشاريعه المُدرَجة ضمن الخطة الإنمائية متوسطة الأجل المشار إليها، وهي مشروعات تطويرية ذات طبيعة مستمرة ترتبط بالأهداف التي يسعى بنك الكويت المركزي لتحقيقها. ويتناول هذا الجزء من التقرير جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ في إطار مشاريعه ضمن الخطة الإنمائية للسنة المالية المشار إليها، وذلك على النحو التالي:

أولاً – تطورات السياسة النقدية والمؤشرات والإجماليات النقدية:

- **تعزيز جهود البنك المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية بما يساهم في تكريس دعائم الاستقرار النقدي.**

يستعرض هذا الجزء من التقرير أبرز تطورات المؤشرات والإجماليات النقدية الرئيسية لدولة الكويت خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ كما تعكسها البيانات المتعلقة بكلٍّ من عرض النقد، وأسعار الفائدة، وأسعار صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى، والائتمان المصرفي، والسيولة المحلية، وإصدارات أدوات الدين العام. وتعكس تلك التطورات في جانبٍ هام منها آثار جهود بنك الكويت المركزي في المجالات المرتبطة برسم وتنفيذ السياسة النقدية. وتشير البيانات المتعلقة بالمؤشرات والإجماليات النقدية الرئيسية لدولة الكويت خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ إلى تطورات إيجابية هامة في تلك المؤشرات والإجماليات خلال السنة المالية المذكورة، يمكن تناولها على النحو التالي:

أ – عرض النقد:

ارتفع عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣ إلى نحو ٣٣٧٨٧,٤ مليون دينار، مقابل نحو ٣١٠٦٦,٤ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٣/١٢، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته ٢٧٢١ مليونًا ونسبته ٨,٨%، مقارنةً بارتفاع قيمته نحو ٢٤٧٨,١ مليونًا ونسبته ٨,٧% خلال السنة المالية السابقة، وجاء ذلك الارتفاع في عرض النقد بالمفهوم الواسع ليعكس في جانب مهم منه الجهود المتواصلة للبنك المركزي لتنظيم مستويات السيولة المحلية، وبما يساهم في توفير الأجواء الملائمة لتعزيز معدلات النمو لمختلف القطاعات الاقتصادية المحلية.

تطورات عرض النقد
(مليون دينار)

نهاية الفترة	٢٠١٢/١١	٢٠١٣/١٢	٢٠١٤/١٣	تغير ٢٠١٤/١٣ عن ٢٠١٣/١٢	
				قيمة	(%)
عرض النقد (ن٢)	**٢٨٥٨٨,٣**	**٣١٠٦٦,٤**	**٣٣٧٨٧,٤**	**٢٧٢١,٠**	**٨,٨**
الكتلة النقدية (ن١)، ومنها:	٦٧٦٠,٩	٧٩٠٦,٨	٩٤٦٦,٢	١٥٥٩,٤	١٩,٧
الودائع تحت الطلب	٥٥٥٧,٣	٦٥١٤,٤	٧٩٧٧,٢	١٤٦٢,٨	٢٢,٥
شبه النقد	٢١٨٢٧,٤	٢٣١٥٩,٦	٢٤٣٢١,٣	١١٦١,٧	٥,٠
الودائع بالدينار	١٩٦٠٥,٧	٢٠١٣٧,٧	٢١٠٤٠,٥	٩٠٢,٨	٤,٥
الودائع بالعملات الأجنبية	٢٢٢١,٧	٣٠٢١,٩	٣٢٨٠,٨	٢٥٨,٩	٨,٦

المصدر: بنك الكويت المركزي

وعلى صعيد العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد (ن٢) ضمن الوضع النقدي المجمّع لكلٍ من البنك المركزي والبنوك المحلية[1] في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣ مقارنةً بنهاية السنة المالية السابقة لها، فإنّ الارتفاع المذكور في عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) والبالغة قيمته نحو ٢٧٢١ مليون دينار ونسبته ٨,٨%، قد جاء نتيجة للارتفاع في صافي قيمة كل من الموجودات الأجنبية والموجودات المحلية لتلك الجهات، حيث ارتفع صافي قيمة الموجودات الأجنبية في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣ مقارنةً بنهاية السنة المالية السابقة لها بقيمة ١٤٣٥,١ مليون دينار وبنسبة ٩,٧%، وجاء ذلك نتيجةً للارتفاع في صافي قيمة الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بما قيمته ١١٦٢,٧ مليون دينار وبما يمثل ٨١% من الزيادة المذكورة، والارتفاع في صافي قيمة الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بما قيمته ٢٧٢,٤ مليون دينار وبما يمثل ١٩% من الزيادة في صافي قيمة الموجودات الأجنبية. وكذلك ارتفع صافي قيمة الموجودات المحلية لتلك الجهات في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣ بما قيمته ١٢١٨,٩ مليون دينار ونسبته ٧,٦% مقارنةً بنهاية السنة المالية السابقة.

تطورات صافي الموجودات المحلية والأجنبية
(مليون دينار)

نهاية الفترة	٢٠١٣/١٢	٢٠١٤/١٣	التغير	
			قيمة	%
صافي الموجودات المحلية:	**١٦٠١٧,٤**	**١٧٢٣٦,٣**	**١٢١٨,٩**	**٧,٦**
– مطالب على القطاع الخاص	٢٩٥٠١,٣	٣١٦٧٩,٥	٢١٧٨,٢	٧,٤
– مطالب على الحكومة (صافي)	-٣٩٤١,٤	-٤٣٥٧,٤	-٤١٦,٠	١٠,٦
– أخرى (صافي)	-٩٥٤٢,٥	-١٠٠٨٥,٩	-٥٤٣,٣	٥,٧
صافي الموجودات الأجنبية:	**١٤٨٢٧,٢**	**١٦٢٦٢,٣**	**١٤٣٥,١**	**٩,٧**
– البنك المركزي	٨٠١٧,٧	٩١٨٠,٤	١١٦٢,٧	١٤,٥
– البنوك المحلية	٦٨٠٩,٥	٧٠٨١,٩	٢٧٢,٤	٤,٠

المصدر: بنك الكويت المركزي

(١) تشمل كما في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣ البنوك الكويتية (التقليدية "٥ بنوك" وتلك التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية "٥ بنوك" بالإضافة إلى بنك متخصص واحد)، وفروع البنوك الأجنبية (وعددها ١١، منها فرع يعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية).

ب- أسعار الفائدة المحلية:

يلعب سعر الخصم الذي يحدده بنك الكويت المركزي دوراً محوريًا، حيث ترتبط به ضمن هوامش محددة، الحدود القصوى لأسعار الفائدة على معاملات الإقراض بالدينار الكويتي لدى وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي. وبناءً على ذلك، يؤدي خفض (أو رفع) سعر الخصم إلى خفض (أو زيادة) مطابق في الحدود القصوى لأسعار الفائدة على معاملات الإقراض بالدينار الكويتي لدى وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي.

وفي ضوء المتابعة المستمرة التي يقوم بها بنك الكويت المركزي للتطورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جهة، والتطورات في اتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية من جهة أخرى، واستمراراً لجهود البنك المركزي الرامية لتعزيز دعامات النمو الاقتصادي المحلي، مع المحافظة على جاذبية وتنافسية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية والحد من الضغوط التضخمية، فقد أبقى بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ على سعر الخصم عند معدله الحالي (وهو الأدنى تاريخيًا) البالغ ٢%، وذلك بعد أن تم تخفيضه بواقع ٥٠ نقطة أساس في شهر أكتوبر ٢٠١٢ (من ٢,٥% إلى ٢%).

وضمن هذا الإطار، وفيما يتعلق بمستويات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لدى البنوك المحلية بكلٍّ من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي، فقد شهدت متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ تراجعًا مقارنةً مع السنة المالية السابقة. وعلى وجه التحديد، تراجعت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي لأجل شهر ولأجل ٣ أشهر لتصل في المتوسط خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ إلى نحو ٠,٥٦١١% و٠,٧٤١٢% على الترتيب، مقابل نحو ٠,٦٧٣٩% و ٠,٩٠٨١% للأجلين المذكورين على التوالي خلال السنة المالية السابقة.

وكذلك، شهدت متوسطات أسعار الفائدة لدى البنوك المحلية على الودائع بالدولار الأمريكي لأجل شهر ولأجل ٣ أشهر تراجعًا خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ لتصل في المتوسط إلى نحو ٠,١٦١٢% و٠,٢٨٣٦% على الترتيب، مقابل نحو ٠,١٩٣٧% و ٠,٣٣٣٢% للأجلين المذكورين على التوالي خلال السنة المالية السابقة. وعلى إثر ذلك، بلغ الهامش بين متوسطي سعر الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي والودائع بالدولار الأمريكي لأجل شهر وأجل ٣ أشهر خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ نحو ٠,٤٠ نقطة مئوية ونحو ٠,٤٥٨ نقطة مئوية على التوالي لصالح الودائع بالدينار الكويتي، مقابل هامش بلغ نحو ٠,٤٨ نقطة مئوية ونحو ٠,٥٧٥ نقطة مئوية على التوالي خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ لصالح الودائع بالدينار الكويتي أيضًا.

ومن جهة أخرى، شهدت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة بالدينار الكويتي فيما بين البنوك المحلية لأجل شهر ارتفاعًا خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣، مقارنةً بالسنة المالية السابقة لها، لتصل إلى نحو ٠,٥٥٤%، وذلك مقابل نحو ٠,٥٢٦% للأجل المذكور خلال السنة المالية السابقة ٢٠١٣/١٢. كما شهدت متوسطات أسعار الفائدة على إصدارات أدوات الدين العام خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ انخفاضًا محدودًا، حيث بلغ متوسط سعر الفائدة على سندات الخزانة استحقاق سنة نحو ١%، بالمقارنة مع السنة المالية السابقة والبالغ نحو ١,١%.

ج- سعر صرف الدينار الكويتي:

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ مساعيه الرامية للمحافظة على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى، في ظل نظام سعر صرف الدينار الكويتي المعمول بها منذ ٢٠ مايو ٢٠٠٧، والقائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع دولة الكويت.

سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي وبعض العملات الرئيسية

السنة المالية	٢٠١٣/١٢				٢٠١٤/١٣			
	أعلى	أدنى	نهاية الفترة	متوسط الفترة	أعلى	أدنى	نهاية الفترة	متوسط الفترة
دينار كويتي (فلس)	٢٨٤,٨٥	٢٧٧,٢٥	٢٨٤,٨٥	٢٨٢,٥٣	٢٨٦,٨٠	٢٨١,٠	٢٨١,٥٠	٢٨٢,٠٥
جنيه إسترليني	٠,٦٧١٧	٠,٦١٢٤	٠,٦٥٩٩	٠,٦٤٢١	٠,٦٧٢٤	٠,٥٩٦٣	٠,٦٠٣١	٠,٦٠٤٨
يورو	٠,٨٢٨٦	٠,٧٣٣١	٠,٧٧٨٨	٠,٧٥٥٦	٠,٧٨٢٤	٠,٧١٧٦	٠,٧٢٥٥	٠,٧٣٠١
فرنك سويسري	٠,٩٩٥٣	٠,٩٠٢٣	٠,٩٤٩٤	٠,٩٢٨١	٠,٩٧٧٠	٠,٨٧٢٥	٠,٨٨٥٥	٠,٨٩٣٥
ين ياباني	٩٦,٥٥٥	٧٧,٦٦٥	٩٤,٨٥٥	٩٢,٠١٥	١٠٥,٣٢٥	٩٢,٨٣٠	١٠٢,١٢٥	١٠٢,٨١٨

المصدر : بنك الكويت المركزي.

وفي هذا المجال، بلغ متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي للسنة المالية ٢٠١٤/١٣ نحو ٢٨٢,٠٥ فلسًا لكل دولار أمريكي، مقابل نحو ٢٨٢,٥٣ فلسًا لكل دولار أمريكي للسنة المالية السابقة، وبما يمثل انخفاضًا قيمته ٠,٤٨ فلسًا ونسبته ٠,٢%. وبلغ معدل الفرق بين أعلى سعر (٢٨٦,٨٠ فلساً) وأدنى سعر (٢٨١,٠ فلسًا) للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ ما نسبته ٢,١%. وفي المقابل، شهد سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣

تقلبات واضحة، حيث بلغ معدل الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار الأمريكي ما نسبته ٩% مقابل اليورو، و ١٢% مقابل الفرنك السويسري، و ١٢,٨% مقابل الجنيه الإسترليني، و ١٣,٥% مقابل الين الياباني.

د – الائتمان المصرفي:

شهدت أرصدة الجزء النقدي المستخدَم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ ارتفاعًا قيمته ٢١٩٧,٧ مليون دينار ونسبته ٨%، لتصل في نهاية السنة المالية المذكورة إلى نحو ٢٩٥١٩,٢ مليون دينار، مقارنةً بمستواها البالغ نحو ٢٧٣٢١,٥ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٣/١٢. وقد جاءت الزيادة المذكورة في أرصدة تلك التسهيلات أساسًا نتيجة للزيادة التي شهدتها أرصدة التسهيلات لكل من قطاع التسهيلات الشخصية (بنحو ١٢٨٠,٤ مليونًا وبنسبة ١٢,٤%)، وقطاع العقار (بنحو ٤٥٥,٣ مليون دينار وبنسبة ٦,٣%)، وقطاع التجارة (بنحو ٣٦٨,٣ مليونًا وبنسبة ١٤,٨%)، وقطاع النفط الخام والغاز (بنحو ١٠٣,١ ملايين وبنسبة ٧١,١%)، وقطاع الإنشاء (بنحو ٩١,٦ مليونًا وبنسبة ٥%). ومن جهة أخرى، تراجعت في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣ مقارنةً بنهاية السنة المالية السابقة أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المقدمة من البنوك المحلية إلى قطاع المؤسسات المالية بخلاف البنوك (بنحو ٣٣٥,٤ مليون دينار وبنسبة ١٨,٤%).

تطور أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية (للمقيمين)
(مليون دينار)

نهاية الفترة	٢٠١٣/١٢ (١)	٢٠١٤/١٣ (٢)	تغير (٢) عن (١)	
			قيمة	(%)
رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية النقدية المستخدمة، ومنه:	**٢٧٣٢١,٥**	**٢٩٥١٩,٢**	**٢١٩٧,٧**	٨,٠
• التجارة	٢٤٩٣,٦	٢٨٦١,٩	٣٦٨,٣	١٤,٨
• الصناعة	١٧٩٨,٢	١٨٢٧,٥	٢٩,٣	١,٦
• الإنشاء	١٨٣٣,٦	١٩٢٥,٢	٩١,٦	٥,٠
• المؤسسات المالية غير البنوك	١٨٢٥,٨	١٤٩٠,٤	-٣٣٥,٤	-١٨,٤
• التسهيلات الشخصية	١٠٣٢٨,٧	١١٦٠٩,١	١٢٨٠,٤	١٢,٤
• العقار	٧٢٠٥,٨	٧٦٦١,١	٤٥٥,٣	٦,٣
• النفط الخام والغاز	١٤٥,٠	٢٤٨,١	١٠٣,١	٧١,١

المصدر: بنك الكويت المركزي.

هـ – السيولة المحلية:

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ جهوده في مجال تنظيم مستويات السيولة المحلية، وبما ينسجم مع تطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية في البلاد. ويستخدم بنك الكويت المركزي في هذا الصدد العديد من الأدوات، من أبرزها نظام قبول الودائع لأجل من البنوك المحلية، وإصدار سندات البنك المركزي، وإدارة إصدارات أدوات الدين العام من أذونات وسندات الخزانة الكويتية نيابةً عن وزارة المالية، هذا بالإضافة إلى التدخل المباشر لتنظيم مستويات السيولة لدى وحدات القطاع المصرفي المحلي.

وفي هذا المجال، شهدت أرصدة ودائع البنوك المحلية لأجل لدى البنك المركزي ضمن نظام قبول الودائع من تلك البنوك خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ ارتفاعًا قيمته نحو ٦٣٤,٨ مليون دينار ونسبته ٢٣,٦%، لتصل في نهاية السنة المالية المذكورة إلى نحو ٣٣٢٢,٨ مليون دينار، مقارنةً بنحو ٢٦٨٨ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٣/١٢. من جانب آخر، قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ بطرح ٤٢ إصداراً من سنداته (سندات البنك المركزي) بقيمة إسمية بلغت نحو ٦١٧٥ مليون دينار. واستحق خلال تلك السنة المالية ٤١ إصداراً من الإصدارات السابقة لتلك السندات بقيمة إسمية بلغت نحو ٦١٣٤ مليون دينار. وترتيبًا على ذلك، ارتفع إجمالي الرصيد القائم لسندات البنك المركزي، ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣ إلى نحو ١٩٥٠ مليون دينار، مقابل مستواه البالغ نحو ١٩٠٩ ملايين دينار في نهاية السنة المالية السابقة، وبما يمثل زيادة قيمتها نحو ٤١ مليونًا ونسبتها ٢,١%.

و – أدوات الدين العام:

يتولى بنك الكويت المركزي إدارة إصدار أدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزانة الكويتية) نيابةً عن وزارة المالية. ويتيح توافر تلك الأدوات للبنك المركزي إمكانية استخدامها في تنظيم مستويات السيولة المحلية، وذلك من خلال السوق الأولي لإصدارات تلك الأدوات، أو من خلال استخدام عمليات السوق المفتوحة في السوق الثانوي لتلك الأدوات. وفي هذا الإطار، قام البنك المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ بطرح ٢٣ إصداراً من سندات الخزانة بقيمة إسمية بلغت نحو ١١٢٢,٣ مليون دينار، واستحق خلال تلك الفترة ١٩ إصداراً من الإصدارات السابقة لتلك السندات، وبقيمة إسمية بلغت نحو ١١٨٥ مليون دينار. وترتيبًا على ذلك، انخفض إجمالي الرصيد القائم لأدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزانة) بما قيمته ٦٢,٧ مليون دينار ونسبته ٣,٨% ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣ إلى نحو ١٥٧٧,٣ مليون دينار مقابل نحو ١٦٤٠ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة. وقد توزع رصيد الجهات المقتنية لهذه الأدوات في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣

بين ما قيمته نحو ١٥٥٥,٣ مليون دينار (٩٨,٦١%) للبنوك المحلية، ونحو ٢٢ مليون دينار (١,٣٩%) لجهات محلية أخرى.

ثانيًا- الجهود الرقابية لبنك الكويت المركزي:

واصل بنك الكويت المركزي جهوده الرقابية خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ الرامية لتعزيز متانة الأوضاع لوحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي، وترسيخ أجواء الاستقرار المالي. وجاءت تلك الجهود في إطار مشروعاته ذات العلاقة ضمن خطة التنمية، والتي تتمثل في المشاريع التالية:

- **تكثيف جهود بنك الكويت المركزي في الإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي والمالي بما يساهم في زيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية وتعزيز دعامات الاستقرار المالي.**
- **تعزيز متانة الأوضاع لوحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي الخاضعة لرقابته.**
- **تطوير الخدمات المصرفية لقطاع التجزئة (Retail Banking).**
- **تطوير الخدمات المصرفية الموجّهة لقطاع الشركات (Corporate Banking).**
- **تنمية قطاع الخدمات المساندة للقطاع المالي.**

ويعتمد بنك الكويت المركزي العديد من الآليات والإجراءات في تنفيذه للمشروعات سالفة الذكر من خلال الرقابة المكتبية والتفتيش الميداني، بالإضافة إلى أساليب المتابعة الأخرى والاتصالات واللقاءات مع مسئولي البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابته. وفي هذا الإطار اتخذ بنك الكويت المركزي مجموعة من الإجراءات والتعليمات والتعاميم والضوابط في مجال دوره التنظيمي والرقابي، ومن أبرزها:

- انطلاقًا من حرص بنك الكويت المركزي على مواكبة معايير الرقابة المصرفية الدولية، وفي إطار إعداد التعليمات الجديدة لحزمة إصلاحات بازل (٣)، اعتمد مجلس إدارة بنك الكويت المركزي هيكل رأس المال الرقابي للمعيار والمرحلة الانتقالية لتطبيقه، وتحديد نسبة إجمالية لكفاية رأس المال بحد أدنى ١٣% يتم تطبيقها على مراحل فيما بين عام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٦. وجاء تحديد تلك النسبة بناءً على دراسة الأثر الكمي التي قام بها البنك المركزي بالتعاون مع الجهة الاستشارية المكلفة بإعداد مشروع التعليمات، وما أسفرت عنه هذه الدراسة من نتائج جيدة أظهرت قدرة البنوك الكويتية على استيفاء متطلبات كفاية رأس المال بازل (٣). هذا وأن بنك الكويت المركزي قائم على تطبيق المعايير الأخرى التي تضمنتها حزمة

إصلاحات بازل (٣) والمتمثلة في معايير الحدود القصوى للرفع المالي، ومعيارين للسيولة، أحدهما معيار السيولة في الأجل القصير، وهو نسبة تغطية السيولة، ومعيار سيولة للأجل الطويل، وهو نسبة صافي التمويل المستقر. وجدير بالذكر أن المعيار الجديد لكفاية رأس المال يهدف إلى تحسين جودة رأس المال وزيادة نسبة رأس المال الرقابي بما يساعد على امتصاص الخسائر، وبناء مصدّات رأس مال إضافية في إطار سياسات التحوط الكلي التي تطبقها السلطات الرقابية للحد من المخاطر النظامية وتعزيز الاستقرار المالي.

- واصل بنك الكويت المركزي جهوده الرقابية في مجال تعزيز إدارة المخاطر لدى البنوك تماشيًا مع الأساليب الرقابية المتطورة. وفي هذا المجال تابع بنك الكويت المركزي تنفيذ توجيهاته للبنوك في شأن إجراء اختبارات الضغط المالي بصفة نصف سنوية، وذلك وفق مجموعة من النماذج والملاحق التفصيلية التي توضح المنهجيات التي اتبعها كل بنك والنتائج التي أسفرت عنها تلك الاختبارات. ولقد أظـهرت نتـائج اختبـارات الضغط في نهاية ديسمبر ٢٠١٣، ولمنظور مستقبلي لمدة سنة، قدرة البنوك على مواجهة الصدمات في ظل سيناريوهات صعبة لاختبارات الضغط والعمل في أوضاع ضاغطة. ويرتبط بذلك استمرار تلقي بيانات عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) المعدة من البنوك، ودراسة نتائجها واتخاذ ما يلزم من إجراءات في شأن كفاية رأس المال.

- واصل بنك الكويت المركزي توجيهاته إلى البنوك لتكوين المخصصات الاحترازية المطلوبة من كل بنك على حدة إلى جانب المخصصات المطلوبة وفق ما تقضي به تعليمات سياسة التصنيف الصادرة عن بنك الكويت المركزي، حيث يتم التدرج في بناء نسب المخصصات المطلوبة للديون المتعثرة وفقاً لمستوى التعثر ومدته وقيمة الضمانات المقدمة مقابلها. ويأتي هذا النهج المتّزن والمتدرج انطلاقاً من حرص بنك الكويت المركزي على تعزيز أوضاع البنوك المحلية والمحافظة على مراكز مالية قوية للبنوك، وهو ما انعكس على تقييمات وكالات التصنيف العالمي للبنوك المحلية، الأمر الذي يدعم ثقة المستثمرين ويطمئنهم على الأوضاع المالية لهذه البنوك. وكنتيجة لتطبيق تلك السياسة التحوطية وبأسلوب متدرج ، فقد بلغت نسبة الديون النقدية غير المنتظمة إلى إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية النقدية نحو ٣,٢% في نهاية عام ٢٠١٣، مقابل نحو ٤,٩% في نهاية عام ٢٠١٢، ولتنخفض بذلك إلى مستويات أفضل مما كانت عليه قبل الأزمة. كما ارتفعت نسبة تغطية المخصصات المحددة والعامة إلى إجمالي الديون النقدية غير المنتظمة لتبلغ نحو ١٤١,٣% في نهاية عام ٢٠١٣، مقابل نحو ٩٤,٨% في نهاية عام ٢٠١٢. وكل هذه المؤشرات تؤكد قوة ومتانة الأوضاع المالية لدى البنوك المحلية.

- انطلاقًا من حرص بنك الكويت المركزي على تعزيز أساليب العمل الرقابي على جميع الوحدات الخاضعة لرقابته، وفي ضوء ما كشفت عنه الأزمة المالية العالمية من أهمية تعزيز تطبيق الممارسات السليمة لحوكمة الشركات، أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ ٢٠١٣/٩/٣ تعليمات بشأن قواعد ونظم الحوكمة في شركات التمويل الخاضعة لرقابته، وذلك في إطار ما تقضي به متطلبات المادة (٢١٧) من القانون رقم ٩٧ لسنة ٢٠١٣ بتعديل بعض مواد المرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٢ بإصدار قانون الشركات. وقد جاءت هذه التعليمات بصورة موازية لتعليمات الحوكمة الصادرة إلى البنوك الكويتية في شهر يونيو ٢٠١٢. وفي هذا المجال، وفيما يتعلق باهتمام البنك المركزي وسعيه لحث البنوك على تطبيق أفضل الممارسات في الحوكمة، فقد تم إجراء مسح على البنوك المحلية بخصوص التحقق من جاهزيتها لتطبيق تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في شأن تطبيق قواعد ونظم الحوكمة بالبنوك والتي بدأ العمل بها اعتبارًا من ٢٠١٣/٧/١، وذلك بالإضافة إلى إجراء تفتيش ميداني لاحق للتحقق من سلامة الإجراءات التي اتخذتها البنوك في إطار تطبيق التعليمات.

- كذلك، وفي إطار ما يطبقه بنك الكويت المركزي من أساليب رقابية لتعزيز سلامة المراكز المالية للوحدات الخاضعة لرقابته، فقد أصدر بتاريخ ٢٠١٣/٩/٨ ضوابط جديدة إلى كافة شركات الاستثمار الإسلامية تتضمن تعديل طريقة احتساب المخصصات العامة على عمليات الاستثمار والتمويل النقدية وغير النقدية التي لم يتم تكوين مخصصات محددة لها والواردة بالتعليمات الصادرة بتاريخ ١٩٩٩/٧/٢٧ بشأن قواعد وأسس تصنيف عمليات الاستثمار والتمويل المقدمة للعملاء وفقاً لصيغ التمويل الإسلامية واحتساب مخصصاتها وكيفية معالجة الإيرادات الناتجة عنها.

- وفي مجال سياسات التحوط الكلي التي يطبقها بنك الكويت المركزي للحد من المخاطر النظامية وتعزيز الاستقرار المالي، أصدر البنك المركزي بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٢ تعميمًا إلى جميع البنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل بشأن ضوابط التمويل الممنوح للعملاء الأفراد بغرض شراء و/ أو تطوير العقارات الواقعة في مناطق السكن الخاص والسكن النموذجي. وقد أخذت هذه الضوابط بعين الاعتبار ما ينطوي عليه هذا التمويل من مخاطر يمكن أن يتعرض لها العملاء الأفراد ووحدات القطاع المصرفي على السواء، والتي قد يكون لها آثار اقتصادية واجتماعية، الأمر الذي جاءت معه تلك الضوابط في إطار سياسة تحوطية كلية تستهدف الحد من المخاطر النظامية، خاصة في ضوء التطورات التي يشهدها سوق العقارات وما لاحظه البنك المركزي من تسارع محموم في الإقبال على هذا التمويل من جانب البنوك

والطلب من جانب العملاء بما قد يؤدي إلى احتدام المنافسة بين البنوك على التوسع في منح هذا التمويل في إطار تسارع لنمو غير منضبط قد يدفع باتجاه مخاطر نظامية.

- وإنطلاقًا من سعي بنك الكويت المركزي إلى تعزيز أنشطة البنوك محليًا وتحسين أدائها وتحفيز المنافسة داخل القطاع المصرفي، وفي ضوء صدور التعديل التشريعي الذي يسمح للبنوك الأجنبية العاملة بدولة الكويت بفتح أكثر من فرع وكذلك السماح للبنوك الأجنبية بافتتاح مكاتب تمثيل لها، أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٥ تعميمًا إلى جميع البنوك الأجنبية العاملة بدولة الكويت متضمنًا الضوابط والشروط والأسس التي يتعين الالتزام بها بشأن السماح لفروع البنوك الأجنبية المرخص لها بالعمل في دولة الكويت بافتتاح أكثر من فرع. كذلك أقر مجلس إدارة بنك لكويت المركزي أيضًا مجموعة الضوابط لافتتاح مكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية. وقد تناولت هذه الضوابط مختلف الجوانب التنظيمية والإشرافية ابتداءً من تحديد البنوك الأجنبية التي يسمح لها بالتواجد في دولة الكويت من خلال فروع أو مكاتب تمثيل، وهي البنوك ذات التصنيف الائتماني الجيد والسمعة الحسنة والخاضعة لإشراف السلطات الرقابية في دول تأسيسها، والحاصلة على موافقة خطية من تلك السلطات على افتتاح فروع أو مكاتب تمثيل لها في دولة الكويت.

- في إطار حرص بنك الكويت المركزي على استمرار التحقق من التزام البنوك المحلية وشركات الاستثمار (التمويل) بقواعد منح القروض/التمويل الاستهلاكي والمقسط، قام بإصدار تعميم بتاريخ ٢٠١٣/٨/٧ وذلك بشأن قيام كل بنك وشركة تمويل بتكليف أحد مكاتب تدقيق الحسابات، من غير مدققي الحسابات الخارجيين لنفس الجهة، بإجراء فحص لمحفظتي القروض/التمويل الاستهلاكي والمقسط الممنوحة من البنوك وهذه الشركات خلال الفترة من ٢٠٠٨/١/١ حتى ٢٠١٢/٨/٣١، وقد تقرر أن تشمل عمليات الفحص جميع القروض الاستهلاكية والمقسطة القائمة في ٢٠١٣/٦/٣٠ المقدمة من الجهات سالفة الذكر اعتباراً من ٢٠٠٨/١/١ للحالات التي لم تشملها عينة الفحص الذي تم وفقاً للتعميم المؤرخ ٢٠١٢/٧/١٦ المشار إليه، وحتى تاريخ ٢٠١٣/٦/٣٠ ومن ثم البدء بعملية فحص مستمرة كل ربع سنة .

- وفي إطار الدور الفاعل لبنك الكويت المركزي في مجال إجراءات مكافحة غسل الأموال، والمتمثل في التنسيق مع صندوق النقد الدولي بشأن الاستعانة بالخبراء المختصين في مجال تطبيق المعايير الدولية المقررة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمساهمة في إعداد القانون رقم (١٠٦) لسنة ٢٠١٣ ولائحته التنفيذية، وإعداد قرار إنشاء وحدة التحريات المالية، فقد أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ

٢٠١٣/٧/٢٣ تعاميم لكل من البنوك المحلية وشركات الصرافة وشركات التمويل بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- تماشيًا مع منهجية التفتيش بأسلوب الرقابة بالتركيز على المخاطر، استمر بنك الكويت المركزي في تنفيذ مهام التفتيش على البنوك باستخدام أساليب ومنهجيات متطورة تعتمد على التقييم الكمي والنوعي لعناصر أنشطة البنوك التي تنطوي على مخاطر مصرفية، أخذًا بالاعتبار طبيعة ما تقدمه البنوك من خدمات ومنتجات لمختلف فئات العملاء، وذلك بالإضافة إلى فحص نظم العمليات والتحقق من توافر ضوابط الرقابة الداخلية في هذه البنوك، بما في ذلك كفاءة أجهزة التدقيق لديها.

- في إطار تنفيذ متطلبات القانون رقم (١٠٤) لسنة ٢٠١٣ بإنشاء صندوق دعم الأسرة، اتخذ بنك الكويت المركزي العديد من الإجراءات في هذا المجال. ويشمل ذلك إصدار التعاميم إلى البنوك التقليدية وشركات الاستثمار التقليدية، بشأن الإجراءات التي يتعين على هذه البنوك والشركات اتخاذها لتنفيذ القانون، بما في ذلك حصر القروض الاستهلاكية والقروض المقسطة الخاضعة لأحكام القانون المذكور، وتجهيز ملفات هذه القروض لفحصها، وإجراء ما يلزم من تصويب بناءً على متطلبات القانون. وقد عقد بنك الكويت المركزي العديد من الاجتماعات مع الجهات المعنية لتنفيذ أحكام هذا القانون، وكذلك التواصل المستمر مع الجهات الدائنة والبنوك المديرة ومدققي الحسابات وذلك في إطار توضيح المهام المطلوبة والرد على أي استفسارات في هذا المجال.

- في ضوء المتابعة المستمرة التي يجريها بنك الكويت المركزي لموضوع المناصب القيادية في البنوك والأهمية التي يوليها لتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية وإعطائها الأولوية عند شغل هذه الوظائف، فلقد أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٩ تعميماً للبنوك الكويتية بشأن خطط وسياسات تلك البنوك في مجال التطوير الوظيفي والمتضمن التأكيد على إعطاء الأولوية في تسكين الوظائف القيادية الفنية والإدارية للكوادر الوطنية. كما تم بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٧ إصدار تعميم للتأكيد على ذلك، وعلى أن يتم تكليف شاغلي هذه الوظائف من غير الكويتيين بتدريب كوادر وطنية وتأهيلها خلال فترة محددة مناسبة، لتكون قادرة على شغل هذه الوظائف في إطار خطط التطوير الوظيفي والإحلال التي تضعها البنوك في هذا الشأن.

تطور الإجماليات المصرفية والمالية

أ- الميزانية المجمعة للبنوك المحلية:

تشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع إجمالي الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣ ليصل إلى نحو ٥٤١٣٣,٢ مليون دينار، مقابل نحو ٤٨٧٦٠,٥ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٣/١٢، بما يمثل ارتفاعًا بنحو ٥٣٧٢,٧ مليونًا وبنسبة ١١%. وجاء ذلك الارتفاع في إجمالي الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية كمحصلة للعديد من التطورات في عناصر تلك الميزانية على جانبي الموجودات والمطلوبات، نورد أبرزها فيما يلي:

على جانب الموجودات:

- زيادة رصيد مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص بنحو ٢١٧٨,٢ مليون دينار وبنسبة ٧,٤%، ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣ إلى نحو ٣١٦٧٩,٥ مليون دينار، مقابل نحو ٢٩٥٠١,٣ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٣/١٢. وقد جاءت تلك الزيادة كمحصلة لارتفاع أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية المختلفة بنحو ٢١٩٧,٧ مليون دينار وبنسبة ٨%، لتصل إلى نحو ٢٩٥١٩,٢ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣، مقابل نحو ٢٧٣٢١,٥ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة من جهة، وانخفاض أرصدة الاستثمارات المحلية الأخرى بنحو ١٩,٤ مليون دينار وبنسبة ٠,٩%، لتصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣ إلى نحو ٢١٦٠,٤ مليون دينار، مقابل نحو ٢١٧٩,٨ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة، من جهةٍ أخرى.

- ارتفاع رصيد مطالب البنوك المحلية على بنك الكويت المركزي بنحو ١٣٢٢ مليون دينار وبنسبة ٢٧,١%، ليصل إلى نحو ٦٢٠٨,٧ ملايين دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣، مقابل نحو ٤٨٨٦,٧ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة. ويرجع ذلك الارتفاع إلى ارتفاع أرصدة الودائع تحت الطلب لدى البنك المركزي بنحو ٦٤٦,٢ مليون دينار وبنسبة ٢٢٣,١% (من نحو ٢٨٩,٧ مليونًا إلى نحو ٩٣٥,٩ مليونًا)، وزيادة أرصدة ودائعها لأجل لدى البنك المركزي بنحو ٦٣٤,٧ مليونًا وبنسبة ٢٣,٦% (من نحو ٢٦٨٨ مليونًا إلى نحو ٣٣٢٢,٨ مليونًا)، وزيادة مقتنيات البنوك المحلية من سندات البنك المركزي بنحو ٤١ مليون دينار وبنسبة ٢,١% (من نحو ١٩٠٩ ملايين إلى نحو ١٩٥٠ مليونًا)، وذلك فيما بين نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢ ونهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣ على الترتيب.

- ارتفاع رصيد إجمالي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو ٩٠١,٩ مليون دينار وبنسبة ٩%، ليصل إلى نحو ١٠٩٥٩,١ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣، وذلك مقابل نحو ١٠٠٥٧,٣ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة. وجاء ذلك الارتفاع نتيجة للزيادة في أرصدة كلٍ من ودائع البنوك المحلية لدى البنوك الأجنبية بنحو ٦٨٤,٨ مليون دينار وبنسبة ١٢,٧%، والاستثمارات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو ١٥٨ مليون دينار وبنسبة ٤,٧%، والموجودات الأجنبية الأخرى بنحو ٣٦ مليون دينار وبنسبة ٨,١%، ورصيد التسهيلات الائتمانية المُقدمة لغير المقيمين بنحو ٢٣,١ مليون دينار وبنسبة ٢,٦%.

- انخفاض رصيد مطالب البنوك المحلية على الحكومة بنحو ٢٣,٢ مليون دينار وبنسبة ١,٥%، ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣ إلى نحو ١٥٥٥,٣ مليون دينار، وذلك مقابل نحو ١٥٧٨,٥ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة. ويعزى الانخفاض المذكور لانخفاض رصيد مقتنيات البنوك المحلية من سندات الخزانة بذات القيمة والنسبة في نهاية السنة المالية المذكورة.

على جانب المطلوبات:

- ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص (المُقيم) لدى البنوك المحلية بنحو ٢٦٢٤,٥ مليون دينار وبنسبة ٨,٨%، لتصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣ إلى نحو ٣٢٢٩٨,٥ مليون دينار، مقابل نحو ٢٩٦٧٤ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة. وقد جاء ذلك الارتفاع أساسًا نتيجة لنمو أرصدة الودائع بالدينار الكويتي بنحو ٢٣٦٥,٨ مليون دينار وبنسبة ٨,٩% في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣، لتصل إلى نحو ٢٩٠١٧,٨ مليون دينار، مقابل نحو ٢٦٦٥٢ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة. كذلك سجلت أرصدة ودائع القطاع الخاص (المقيم) بالعملات الأجنبية لدى البنوك المحلية ارتفاعًا بنحو ٢٥٨,٧ مليون دينار وبنسبة ٨,٦%، لتصل إلى نحو ٣٢٨٠,٧ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣، مقابل نحو ٣٠٢٢ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة.

- ارتفعت أرصدة المطلوبات الأجنبية على البنوك المحلية بنحو ٦٢٩,٤ مليون دينار وبنسبة ١٩,٤%، لتصل إلى نحو ٣٨٧٧,٢ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣، مقابل نحو ٣٢٤٧,٨ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٣/١٢. وجاء ذلك الارتفاع نتيجة لارتفاع أرصدة الودائع من البنوك غير المقيمة بنحو ٥٥٣,٦ مليون دينار وبنسبة ٢٦,٥%، وارتفاع أرصدة ودائع أخرى من غير المقيمين بنحو ٤٤ مليون دينار وبنسبة ٤,٣%، وارتفاع أرصدة مطلوبات أجنبية أخرى بنحو ٣١,٨ مليون دينار وبنسبة ٢٢,٦% في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣ مقارنةً بالسنة المالية السابقة ٢٠١٣/١٢.

الميزانية المجمعة للبنوك المحلية

(مليون دينار)

البنـــود	الأرصدة في نهاية السنة		
	٢٠١٢/١١	٢٠١٣/١٢	٢٠١٤/١٣
الموجودات			
نقد	**١٦٣,٤**	**٢٢١,٨**	**٢٨٨,٩**
المطالب على البنك المركزي	**٤١٣٥,٧**	**٤٨٨٦,٧**	**٦٢٠٨,٧**
أرصدة (ودائع تحت الطلب) لدى البنك المركزي	٢٨٢,٨	٢٨٩,٧	٩٣٥,٩
سندات البنك المركزي	١٧٠٤,٠	١٩٠٩,٠	١٩٥٠,٠
ودائع لأجل لدى البنك المركزي	٢١٤٨,٩	٢٦٨٨,٠	٣٣٢٢,٨
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	**١٠٥٨,٨**	**٩٨٨,١**	**١٧٣١,٠**
المطالب على الحكومة	**١٩٠٥,٧**	**١٥٧٨,٥**	**١٥٥٥,٣**
سندات الخزانة	١٧٨٠,٧	١٥٧٨,٥	١٥٥٥,٣
أذونات الخزانة	١٢٥,٠	–	–
المطالب على القطاع الخاص	**٢٨٦٣٩,٤**	**٢٩٥٠١,٣**	**٣١٦٧٩,٥**
تسهيلات ائتمانية للمقيمين	٢٥٩٩٤,٢	٢٧٣٢١,٥	٢٩٥١٩,٢
استثمارات محلية أخرى	٢٦٤٥,٢	٢١٧٩,٨	٢١٦٠,٤
الموجودات الأجنبية	**٨٥٠١,٦**	**١٠٠٥٧,٣**	**١٠٩٥٩,١**
ودائع لدى بنوك أجنبية	٤٦٩٤,٥	٥٣٨٧,٩	٦٠٧٢,٧
تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين	٦٦١,٤	٨٩٩,٩	٩٢٣,٠
استثمارات بالخارج	٢٧٤٤,٥	٣٣٢٨,١	٣٤٨٦,١
موجودات أجنبية أخرى	٤٠١,٣	٤٤١,٣	٤٧٧,٣
موجودات أخرى	**٩١٤,٢**	**١٥٢٦,٧**	**١٧١٠,٨**
الموجودات = المطلوبات	**٤٥٣١٨,٨**	**٤٨٧٦٠,٥**	**٥٤١٣٣,٢**
المطلوبات			
ودائع القطاع الخاص المقيم	**٢٧٣٨٤,١**	**٢٩٦٧٤,٠**	**٣٢٢٩٨,٥**
بالدينار	٢٥١٦٢,٤	٢٦٦٥٢,٠	٢٩٠١٧,٨
بالعملات الأجنبية	٢٢٢١,٧	٣٠٢٢,٠	٣٢٨٠,٧
ودائع الحكومة	**٤٥٠٥,٢**	**٤٨١٥,٣**	**٥٢٠٨,٨**
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	**٩٢٥,٧**	**٩٤٩,٠**	**١٧٥٦,٦**
حقوق المساهمين	**٦٣١٧,٩**	**٦٦٥٢,١**	**٧٢٢٢,٤**
المطلوبات الأجنبية	**٣١٩٣,٠**	**٣٢٤٧,٨**	**٣٨٧٧,٢**
ودائع من البنوك غير المقيمة	٢٠٨١,١	٢٠٨٨,٠	٢٦٤١,٦
ودائع أخرى من غير المقيمين	٩٦٠,٧	١٠١٨,٨	١٠٦٢,٩
مطلوبات أجنبية أخرى	١٥١,٣	١٤٠,٩	١٧٢,٧
مطلوبات أخرى	**٢٩٩٢,٩**	**٣٤٢٢,٣**	**٣٧٦٩,٥**
حسابات نظامية	**٧٧٠٦,١**	**٨١٢١,١**	**٩١٤٣,٢**
كفالات	٦٣١١,١	٦٨١٥,١	٧٧٧٨,٠
إعتمادات مستندية	٩٥٨,٧	١٠١٦,٨	١٠٢٢,٥
قبولات مصرفية	٤٣٦,٣	٢٨٩,٢	٣٤٢,٧

المصدر: بنك الكويت المركزي

- ازداد رصيد حقوق المساهمين لدى البنوك المحلية بنحو ٥٧٠,٣ مليون دينار وبنسبة ٨,٦%، ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣ إلى نحو ٧٢٢٢,٤ مليون دينار، مقابل نحو ٦٦٥٢,١ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٣/١٢.

- ازدادت أرصدة ودائع الحكومة لدى البنوك المحلية بنحو ٣٩٣,٥ مليون دينار وبنسبة ٨,٢%، لتصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣ إلى نحو ٥٢٠٨,٨ ملايين دينار، وذلك مقابل نحو ٤٨١٥,٣ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٣/١٢.

ومن جانب آخر، بلغت قيمة أرصدة الحسابات النظامية لدى البنوك المحلية في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣ نحو ٩١٤٣,٢ مليون دينار، مقابل نحو ٨١٢١,١ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٣/١٢، أي بارتفاع قيمته ١٠٢٢,١ مليونًا ونسبته ١٢,٦%. وبلغت نسبة أرصدة تلك الحسابات إلى إجمالي الميزانية المجمَّعة للبنوك المحلية نحو ١٦,٩% في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣ مقابل ١٦,٧% في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٣/١٢.

ب- الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية:

بموجب القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ بإنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم الأوراق المالية، فقد انتقلت المهام الرقابية على صناديق الاستثمار وعلى شركات الاستثمار، باستثناء نشاط التمويل، إلى هيئة أسواق المال اعتباراً من ٢٠١١/٩/١٣. وجدير بالذكر أنه قد تم توقيع مذكرة تفاهم بتاريخ ٢٠١١/٩/١١، بشأن تحديد أُطر التنسيق بين بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال فيما يتعلق بالأمور الخاصة بالوحدات الخاضعة لإشراف ورقابة بنك الكويت المركزي، وقد تضمنت تلك المذكرة جوانب التنسيق بشأن الوضع الرقابي فيما يخص شركات الاستثمار القائمة والترخيص للشركات الجديدة، وكذلك جوانب تنسيق الأعمال والإجراءات الرقابية على الوحدات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، كما تم تشكيل فريق عمل مشترك دائم بين بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال مكلف بالتنسيق بشأن مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين.

هذا، وقد بلغ إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية (التقليدية والإسلامية) في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣ نحو ١٠٥٧٣,٢ مليون دينار (لعدد ٩١ شركة مسجلة لدى بنك الكويت المركزي في السنة المالية ٢٠١٤/١٣)، مقابل نحو ١١٥٧٥,٨ مليونًا في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢ (لعدد ٩٣ شركة مسجلة لدى بنك الكويت المركزي في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢)، وبما يمثل انخفاضًا قيمته ١٠٠٢,٦ مليونًا ونسبته

٨,٧%. وجاء ذلك الانخفاض كمحصلة للعديد من التطورات على جانبي الموجودات والمطلوبات ضمن الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية والتي يمكن إيجازها على النحو التالي:

على جانب الموجودات:

- انخفض رصيد إجمالي الموجودات الأجنبية بما قيمته ٦٣٩ مليون دينار ونسبته ١١,٣%، ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣ إلى نحو ٥٠٢٥,٦ مليون دينار، مقارنةً بنحو ٥٦٦٤,٥ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٣/١٢.

- انخفض رصيد إجمالي الاستثمارات المحلية بما قيمته ٤٣٢,٣ مليون دينار ونسبته ١٤,١%، ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣ إلى نحو ٦٢٣٤,٧ مليون دينار، مقارنةً بنحو ٣٠٦٧ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٣/١٢.

- تراجعت أرصدة تمويل العملاء بما قيمته ٢٢٠,٧ مليون دينار ونسبته ٢٣,٩%، لتصل إلى نحو ٧٠٢ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣، مقابل نحو ٩٢٢,٨ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٣/١٢.

- ارتفعت أرصدة النقد والأرصدة لدى البنوك المحلية بما قيمته ٧١ مليون دينار ونسبته ١٦,٨% لتصل إلى نحو ٤٩٤ مليون دينار في السنة المالية ٢٠١٤/١٣، وذلك مقابل نحو ٤٢٣,١ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٣/١٢.

على جانب المطلوبات:

- انخفض رصيد إجمالي المطلوبات الأجنبية بنحو ٨٠٣,٣ ملايين دينار ونسبته ٣٠,٥%، ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣ إلى نحو ١٨٢٧,٤ مليون دينار، مقارنةً بنحو ٢٦٣٠,٧ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٣/١٢.

- انخفضت أرصدة التمويل المقدم من المقيمين بما قيمته ٤٠٣,١ ملايين دينار ونسبته ١٤,٦%، لتصل إلى نحو ٢٣٥٦,٤ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣، مقارنةً بنحو ٢٧٥٩,٦ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٣/١٢.

الميزانية المجمَّعة لشركات الاستثمار المحلية

(مليون دينار)

البيـــان	الأرصدة في نهاية	
	٢٠١٣/١٢	٢٠١٤/١٣
الموجودات:		
نقد وأرصدة لدى البنوك المحلية	٤٢٣,١	٤٩٤,٠
تمويل العملاء	٩٢٢,٨	٧٠٢,٠
الاستثمارات المحلية	٣٠٦٧,٠	٢٦٣٤,٧
الاستثمارات المالية	٢٥٩٤,٩	٢١٨٠,٦
الاستثمارات غير المالية	٤٧٢,١	٤٥٤,٠
الموجودات الأجنبية	٥٦٦٤,٥	٥٠٢٥,٦
الموجودات الأخرى	١٤٩٨,٥	١٧١٦,٩
الموجودات = المطلوبات	١١٥٧٥,٨	١٠٥٧٣,٢
المطلوبات:		
حقوق المساهمين	٤٢٣٦,٧	٤٥٠٨,١
التمويل من المقيمين	٢٧٥٩,٦	٢٣٥٦,٤
السندات وصكوك التمويل	٢٤٤,٦	٨٥,٢
المطلوبات الأجنبية	٢٦٣٠,٧	١٨٢٧,٤
المطلوبات الأخرى	١٧٠٤,٣	١٧٩٦,٠
عدد الشركات	٩٣	٩١

المصدر: بنك الكويت المركزي

- تراجع رصيد إجمالي السندات وصكوك التمويل بما قيمته ١٥٩,٤ مليون دينار ونسبته ٦٥,٢%، ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣ إلى نحو ٨٥,٢ مليون دينار، مقارنةً بنحو ٢٤٤,٦ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٣/١٢.

- ارتفع رصيد إجمالي حقوق المساهمين بما قيمته ٢٧١,٥ مليون دينار ونسبته ٦,٤%، ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣ إلى نحو ٤٥٠٨,١ ملايين دينار، مقارنةً بنحو ٤٢٣٦,٧ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٣/١٢.

هذا، وتُشير أرصدة الحسابات النظامية (خارج الميزانية) إلى جانب مهم من نشاط شركات الاستثمار المحلية (التقليدية والإسلامية) في مجال تقديم العديد من الخدمات المالية إلى العملاء المقيمين وغير المقيمين على حدٍّ سواء، وقد بلغت قيمة أرصدة الحسابات النظامية لدى تلك الشركات في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣ نحو ٢٠١٢١,٥ مليون دينار (لعدد ٩١ شركة مسجلة لدى بنك الكويت المركزي في نهاية السنة المالية

٢٠١٤/١٣)، مقابل نحو ١٨١٦٦,٩ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٣/١٢ (لعدد ٩٣ شركة مسجلة لدى بنك الكويت المركزي في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢)، أي بارتفاع قيمته ١٩٥٤,٦ مليونًا ونسبته ١٠,٨%.

ثالثًا- أهم العمليات المصرفية لبنك الكويت المركزي:

تشير البيانات المتاحة إلى أن قيمة النقد المتداول في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣ بلغ نحو ١٤٨٨,٩ مليون دينار، مقابل ١٣٩٢,٤ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعًا بنحو ٩٦,٥ مليون دينار وبنسبة ٦,٩%، وقد بلغ أعلى رصيد للنقد المتداول خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ نحو ١٥١٥,٧ مليون دينار في نهاية شهر يوليو ٢٠١٣، بينما بلغ أدنى رصيد له نحو ١٣٧٩,٠ مليون دينار في نهاية شهر أبريل ٢٠١٣.

هذا، وقد استمر بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ في جهوده الرامية إلى ضمان جودة أوراق النقد المتداولة وسحب وإتلاف الأوراق النقدية التي لم تعد تستوفي الحدود الدنيا المعتمدة للجودة لدى البنك المركزي، والتصدي لجرائم تزييف وتزوير أوراق النقد بالتعاون مع الأجهزة الحكومية الأخرى. وفي هذا الصدد، بلغت قيمة الأوراق النقدية التي تم سحبها من التداول وإتلافها خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ نحو ٢٦٥,١ مليون دينار.

وفي إطار السعي المتواصل لبنك الكويت المركزي لتطبيق أفضل التوجهات العالمية للبنوك المركزية في كافة المجالات، فقد قام بنك الكويت المركزي بدراسة لتقييم الإصدار الحالي للأوراق النقدية، وهو الإصدار الخامس الذي صدر في عام ١٩٩٤. وفي ضوء نتائج تلك الدراسة، ارتأى البنك المركزي الإعداد لطرح إصدار جديد لجميع فئات أوراق النقد الحالية للاستفادة من التطورات بشأن تحسين العلامات والمواصفات الأمنية وجودة هذه الأوراق النقدية. وفي هذا الشأن، وبناءً على التوصية الصادرة من مجلس إدارة بنك الكويت المركزي، اعتمد مجلس الوزراء الموقر بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠١٣ الإصدار الجديد (السادس) المقترح بما في ذلك مواصفات فئات الأوراق النقدية وشكلها وتصميمها. وبموجب ذلك القرار واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ جهوده الحثيثة لاستكمال الاستعداد لطرح الإصدار السادس لأوراق النقد الكويتي، حيث سيكون طرح ذلك الإصدار للتداول اعتباراً من ٢٠١٤/٦/٢٩ بإذن الله تعالى.

وعلى صعيد عمليات التسويات فيما بين البنوك والتي تتم من خلال البنك المركزي باستخدام نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات الآنية فيما بين المشاركين "كاسب"، فقد بلغت قيمة تلك العمليات خلال السنة المالية

٢٠١٤/١٣ نحو ٢١٨,١٥ بليون دينار مقابل نحو ١٥٨,٣٨ بليونًا خلال السنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته ٥٩,٧٨ بليون دينار ونسبته ٣٧,٧%. أما فيما يتعلق بالعمليات المنفذة في إطار غرفة المقاصة لدى بنك الكويت المركزي، فقد ارتفع إجمالي قيمة تلك العمليات خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ ليبلغ نحو ١٣,٤٨ بليون دينار لعدد ٢٣٦٠ ألف عملية (شيك) بمتوسط قيمته نحو ٥٧١١,٧ ديناراً للعملية، مقابل نحو ١١,٢٩ بليونًا لعدد ٢٢٤٩,٧ ألف عملية (شيك) بمتوسط قيمته نحو ٥٠١٧ ديناراً للعملية خلال السنة المالية السابقة ٢٠١٣/١٢.

كما قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ بتنفيذ ١٠١٨٥ حوالة مصرفية لصالح وزارات ومؤسسات الدولة، بلغت قيمتها الإجمالية نحو ١٧٢٠,٤ مليون دينار، مقابل ٩٢٨٠ حوالة مصرفية قيمتها نحو ١٣٥١,٦ مليون دينار خلال السنة المالية السابقة ٢٠١٣/١٢. أما فيما يتعلق بالمعاملات المصرفية الخارجية الأخرى التي قام بنك الكويت المركزي بتنفيذها لصالح وزارات الدولة والمؤسسات الحكومية، وذلك في شكل اعتمادات مستندية وكمبيالات برسم التحصيل وشيكات برسم التحصيل خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣، فقد تمثلت بالبيان التالي:

البيـــان	العدد	القيمة بالدينار الكويتي
أولاً: الاعتمادات المستندية:		
١) الاعتمادات المفتوحة	١٨	١٠١,٥٤٥,٣٣٥
– اعتمادات محلية	–	–
– اعتمادات أجنبية	١٨	١٠١,٥٤٥,٣٣٥
٢) الاعتمادات المدفوعة	١٥٠	٨٤,٤٤٠,٨٤٢
– اعتمادات محلية	–	–
– اعتمادات أجنبية	١٥٠	٨٤,٤٤٠,٨٤٢
٣) التعديـلات	٣١	
– اعتمادات محلية	١	–
– اعتمادات أجنبية	٣٠	–
ثانياً: عمليات التحصيل:		
كمبيالات برسم التحصيل	–	–
أ- الواردة	–	–
ب- المدفوعة	–	–
ثالثاً: شيكات برسم التحصيل:	٧٥	٩٦,٠٤٧

رابعًا– الموارد البشرية في بنك الكويت المركزي:

يحرص بنك الكويت المركزي على توفير الكوادر الوظيفية بأعداد تتناسب مع متطلبات العمل، حيث بلغ إجمالي عدد العاملين في بنك الكويت المركزي في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣ (٩٨١) موظفًا، منهم ٨٦٤ موظفًا كويتيًا (يشكلون ما نسبته ٨٨% من الإجمالي). وشهدت السنة المالية ٢٠١٤/١٣ تعيين ٣٦ موظف جديد منهم ٣٢ كويتي (بنسبة ٨٩% من إجمالي المعينين).

إلى جانب ذلك، واصل بنك الكويت المركزي المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات ذات الطابع الاقتصادي والمالي والمصرفي وتكنولوجيا المعلومات سواء على المستوى الخليجي أو العربي أو الدولي، حيث تم إيفاد عدد (١٧٣) موظف للمشاركة في حضور (٧٨) مؤتمر واجتماع خارج دولة الكويت خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣.

كما قام بنك الكويت المركزي باستحداث نظام جديد لابتعاث موظفي البنك المركزي للدراسات العليا (ماجستير ودكتوراة) في الجامعات المحلية والعالمية المرموقة، حيث تمت الموافقة خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ على إيفاد عدد (٥) من الموظفين الذين تنطبق عليهم الشروط لبعثة دراسية لاستكمال دراساتهم العليا.

بالإضافة إلى ذلك، قام بنك الكويت المركزي بمواصلة تنفيذ الاحتياجات التدريبية لموظفي البنك، وذلك بالتنسيق مع جهات تدريبية متخصصة لتنظيم برامج مختلفة أو الاستعانة بمحاضرين متخصصين من البنك ذوي الكفاءة والخبرة الطويلة، وإيفاد مجموعة من موظفي البنك لحضور برامج، ودورات، وحلقات، وورش عمل متخصصة في المجال المصرفي أو المالي أو الاقتصادي أو الإداري أو في مجال الحاسب الآلي وذلك وفقًا للاحتياجات التدريبية ومتطلبات العمل وذلك على النحو التالي:

أ – داخل الكويت:

تم في السنة المالية ٢٠١٤/١٣ إيفاد عدد (٣٧٧) موظف لحضور (١٣٥) دورة، وذلك بالتعاون مع الجهات المحلية مثل (معهد الدراسات المصرفية، المعهد العربي للتخطيط، معهد الكويت للأبحاث العلمية، وبعض البنوك والمؤسسات المالية المحلية، وجهات التدريب المحلية الأهلية المتخصصة، ومكاتب تدقيق الحسابات، وديوان الخدمة المدنية).

ب – خارج الكويت:

تم في السنة المالية ٢٠١٤/١٣ إيفاد (١٦٩) موظف لحضور (١١٤) برنامج تدريبي، بالتنسيق مع عدد من الجهات التدريبية والمعاهد المتخصصة في المجال المصرفي والمالي والاقتصادي سواء على الصعيد الخليجي أو العربي أو العالمي، ومن هذه الجهات (معهد السياسات الاقتصادية التابع لصندوق النقد العربي، واتحاد المصارف العربية، والبنوك المركزية العربية والأجنبية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبنك إنجلترا، والنظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي).

كما قام بنك الكويت المركزي بتعيين مجموعة من حديثي التخرج من الكويتيين حملة الشهادة الجامعية أو شهادة الدبلوم، حيث يتم تدريبهم وتأهيلهم لوظائف مختلفة في البنك كل حسب تخصصه عن طريق إلحاقهم في برامج تدريبية تشمل برنامج تعريفي عام، وبرنامج تخصصي، وبرنامج في اللغة الإنجليزية يتم تنظيمه بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية. ولذلك الغرض يقوم البنك منذ يوليو ٢٠٠٨ بإعداد اختبارات تشمل أسئلة فنية متخصصة وأسئلة سلوكية وذكاء وجداني ومعلومات عامة للمتقدمين للعمل لدى البنك. وقد تم خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ قبول ١٣ متدرب / متدربة حديثي التخرّج من حملة الشهادة الجامعية وعدد ٦ متدربين / متدربات من حملة شهادة الدبلوم. كما تم خلال السنة المالية المذكورة تثبيت ١١ متدرب ومتدربة من الجامعيين، وعدد ٩ متدربين / متدربات من خريجي المعاهد التطبيقية ممن أنهوا برامجهم التدريبية.

إلى جانب ذلك، يشارك بنك الكويت المركزي وللمرة الثالثة على التوالي بالتعاون مع البنوك المحلية في برنامج توظيف وتدريب الكويتيين حديثي التخرّج في القطاع المصرفي الذي ينظمه معهد الدراسات المصرفية تحت إشراف بنك الكويت المركزي، والذي يمتد لمدة ثلاثة عشر شهراً من التدريب النظري والعملي داخل وخارج دولة الكويت. ولقد تم خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ تدريب ٣ من المشاركين من بنك الكويت المركزي ضمن الدفعة الثالثة من هذا البرنامج.

وفي ذات السياق، وافق بنك الكويت المركزي في السنة المالية ٢٠١٤/١٣ على استكمال الدراسة لعدد (١١) موظف / موظفة، وذلك وفقًا للشروط والضوابط المعمول بها في البنك. كما استمر بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ في تدريب طلبة الجامعات والمعاهد بشكل مؤقت في عدد من إداراته ومكاتبه، حيث تم تدريب عدد (١١) طالبًا وطالبة من طلاب كلية العلوم الإدارية / جامعة الكويت، وتدريب عدد (٢) من طلبة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب (كلية الدراسات التجارية).

وضمن مساعي بنك الكويت المركزي الرامية لرفع مستوى الأداء الوظيفي، وتعزيز الانتماء، وانطلاقًا من تحفيز العاملين لمزيد من العطاء وصولاً للكفاءة العالية والأداء المتميز، فقد أعلن البنك المركزي عن تنظيم مسابقة الموظف المتميز لعام ٢٠١٣، حيث أعتُمِد لهذه المسابقة مجموعة من معايير الأداء والتقييم تم على أساسها اختيار الموظف المتميز في كل قطاع من قطاعات البنك، ومن ثم اختيار الموظف المتميز على مستوى البنك، وتم إعلان نتيجة هذه المسابقة والاحتفاء بالفائزين في حفل أقيم لهذه المناسبة في ٣٠ مارس ٢٠١٤، حيث تم توزيع الجوائز المقررة لذلك.

خامسًا – أعمال وأنشطة أخرى:

استمرت خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ جهود بنك الكويت المركزي في مجال تحديث وتطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات بما يتماشى مع أحدث التطورات العالمية في هذا المجال. ومن أبرز تلك الجهود، البدء بتنفيذ برنامج تطوير أنظمة العمليات البنكية الأساسية لبنك الكويت المركزي (Core Banking)، كما تم الانتهاء من تعديل نظام الخدمات المصرفية الإلكترونية (e Banking System) وجاري العمل على نقل النظام إلى بيئة الإنتاج. وفيما يتعلق بمشروع المقاصة الإلكترونية للشيكات (Automated Cheque Clearing System) الذي يهدف إلى تنفيذ مقاصة الشيكات بين البنوك العاملة بدولة الكويت إلكترونيًا، فقد تم الانتهاء من توقيع العقد مع الشركة المنفذة لنظام المقاصة الإلكترونية للشيكات، وتوقيع العقد مع الشركة الاستشارية لتقديم خدمات استشارية لإدارة المشروع، والبدء بتنفيذ المشروع. وكذلك فقد تم الانتهاء من تصميم مشروع البنية التحتية للشبكة المحلية الداخلية للمبنى الجديد وجاري العمل على تنفيذه.

ومن جهة أخرى، تم خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ الانتهاء من تطوير واختبار نظام تكلفة الأموال (Cost Of Funds - COF) الذي يهدف إلى استقبال تكلفة رأس المال إلكترونيًا لإدراجها ضمن النظام الأساسي (Traditional Banking System - TBS)، وجاري العمل على نقل النظام إلى بيئة الإنتاج. وكذلك تم الانتهاء من جميع أعمال ونقل نظام حساب (Kuwait Interbank Offered Rate - KIBOR) إلى بيئة الإنتاج، ويهدف هذا النظام إلى حساب متوسط أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية واستخراج أسعار الكايبور إلكترونيًا، كما أنه جاري العمل على اختبار نظام مراقبة البنوك الإسلامية الجديد (Islamic Banking System – New IBS)، وتم الانتهاء من تطوير نظام السيولة المحلية (Liquidity System - LIQ) لاستقبال بيانات السيولة إلكترونيًا وإدراجها ضمن النظام الأساسي (Traditional Banking System - TBS)، وجاري اختبار النظام لتطبيقه في بيئة الإنتاج.

وخلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣، قام بنك الكويت المركزي بتنظيم منتدى بنك الكويت المركزي في ١٠ نوفمبر ٢٠١٣ الذي استضاف سعادة السيدة "كريستين لاجارد" مدير عام صندوق النقد الدولي، وبحضور المسؤولين والمختصين والمهتمين بالشأن الاقتصادي عمومًا، والشأن المصرفي والمالي على وجه الخصوص، ويأتي ذلك في إطار حرص البنك المركزي على تعزيز تواصله مع مكونات المجتمع الاقتصادي والمالي في البلاد.

وواصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ جهوده في مجال إعداد وإصدار دورياته الإحصائية والتحليلية المختلفة باللغتين العربية والإنجليزية، وتوزيعها محليًا وخارجيًا على المهتمين بالشئون والتطورات النقدية والمصرفية والمالية والاقتصادية في دولة الكويت. وفي هذا المجال، فقد أصدر بنك الكويت المركزي في أكتوبر ٢٠١٣ التقرير الأول للاستقرار المالي لعام ٢٠١٢، والذي يعتبر باكورة إصدار دوري جديد ضمن جهود البنك المركزي لتعزيز الشفافية وتوفير المعلومات والإحصاءات الموثوقة ذات الصلة بالقطاع المصرفي والمالي الكويتي.

وفي مجال جهود بنك الكويت المركزي ومساعيه لتعزيز الإفصاح والشفافية من خلال توسيع دائرة البيانات والمعلومات التي ينشرها، وزيادة سهولة الوصول إليها من قبل المهتمين، فقد أطلق البنك المركزي في مطلع شهر يناير لعام ٢٠١٤ الموقع الإلكتروني الجديد للبنك بصفة تجريبية، والذي تم تصميمه على أساس متصفح متقدم غني بالمعلومات التي تخدم الباحثين والمهتمين، ويمثل قناة اتصال مع العملاء وزائري الموقع.

- **المقر الرئيسي الجديد لبنك الكويت المركزي**

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ جهوده الحثيثة لإنهاء الأعمال المتعلقة بمشروع المقر الرئيسي الجديد للبنك. هذا، وقد بلغت نسبة الإنجاز في نهاية السنة المالية ٢٠١٤/١٣ نحو ٨٦,٥%، وهي نسبة تعكس فاعلية الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل بنك الكويت المركزي، وسيستمر بمتابعة سير العمل في المشروع وبشكل حثيث لإنجاز المبنى في أسرع وقت ممكن.

سادساً – الميزانية العمومية لبنك الكويت المركزي

وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية

في ٣١ مارس ٢٠١٤

تقرير مراقبي الحسابات:

لقد فحصنا البيانات المالية لبنك الكويت المركزي ("البنك")، ولقد شمل فحصنا إجراء الاختبارات اللازمة للسجلات المحاسبية وغيرها من إجراءات المراقبة الأخرى التي وجدناها ضرورية، وحصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض الفحص.

في رأينا أن البيانات المالية تعبر بصورة صحيحة وعادلة عن المركز المالي الحقيقي للبنك كما في ٣١ مارس ٢٠١٤ وعن نتائج أعماله للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته.

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر حسابية منتظمة وأن البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية.

وليد عبدالله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم ٦٨ فئة أ
من العيبان والعصيمي وشركاهم
عضو في إرنست ويونغ

صافي عبدالعزيز المطوع
مراقب حسابات – ترخيص رقم ١٣٨ فئة أ
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

الكويت في ٤ مايو ٢٠١٤

الميزانية العمومية كما في

الموجـــودات	إيضاحات	٣١ مارس ٢٠١٤	٣١ مارس ٢٠١٣
الذهب	٢	٣١,٧٣٦,٣٦١	٣١,٧٣٦,٣٦١
النقد والحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالعملات الأجنبية		١٩٩,٢٨٧,٣٤٨	٢٠٦,٥٧٢,٧٤١
الودائع والاستثمارات بالعملات الأجنبية	٣	٨,٩٥٧,٨٩٦,٠٥٠	٧,٧٩٣,٧٧٥,٧٩٠
الموجودات الأخرى	٤	٢٤,٧٨٨,٧٨٠	٢٩,٧٣٠,٧٢٤
		٩,٢١٣,٧٠٨,٥٣٩	٨,٠٦١,٨١٥,٦١٦
حسابات يديرها البنك نيابة عن حكومة الكويت وحسابات نظامية	١١	٢,٥٧٩,٥٨١,٧٦٥	٢,٦٨٤,٥٦٦,٢٦٣

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٤ تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

٣١ مارس ٢٠١٤

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

حقوق الملكية والمطلوبات	إيضاحات	٣١ مارس ٢٠١٤	٣١ مارس ٢٠١٣
رأس المال – المدفوع بالكامل		٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
صندوق الاحتياطي العام	٥	٢٩٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٩٥,٠٠٠,٠٠٠
الحساب الخاص	٦	١٠٠,٠٩١,٦٤٦	٤٠١,٦٢٩,١٣٦
ربح السنة		١٩,٣٩٩,٩٤٤	١٥,٨٨٧,٧٤٥
النقد المتداول	٧	١,٤٨٨,٩٣٢,٠٦٣	١,٣٩٢,٤٢٢,٦٧٧
سندات البنك المركزي المصدرة	٨	١,٩٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٩٠٩,٠٠٠,٠٠٠
حسابات الحكومة		٧٠٣,٨٣٣,٠٨٦	٧٠٤,٥٤٩,٦٦٢
حسابات دعم سيولة الجهاز المصرفي	٩	–	١,٠٠٠,٠٠٠
حسابات جارية وودائع البنوك المحلية لدى البنك المركزي	١٠	٤,٢٦٦,٩٥٣,٩٠٨	٢,٩٨٨,٩٢٣,٥٢٦
المؤسسات الدولية		٤,٩٦٠,٣٦٤	٦,٢٠٥,١٥١
التأمينات لقاء الاعتمادات المستندية	١١	٩١,٤٣٠,١٥٢	١٧٥,٧٤٣,٩٥٥
مطلوبات أخرى	١٢	٢٨٨,١٠٦,٣٧٦	١٦٦,٤٥٣,٧٦٤
		٩,٢١٣,٧٠٨,٥٣٩	٨,٠٦١,٨١٥,٦١٦
حسابات يديرها البنك نيابة عن حكومة الكويت وحسابات نظامية	١١	٢,٥٧٩,٥٨١,٧٦٥	٢,٦٨٤,٥٦٦,٢٦٣

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٤ تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان الأرباح والخسائر
للسنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٤
(بالدينار الكويتي)

	إيضاحات	٣١ مارس ٢٠١٤	٣١ مارس ٢٠١٣
الفوائد والإيرادات من الاستثمارات		٨١,٣٢٠,٦٢٣	٨٢,٢٥٠,٥٦٥
مصاريف الفوائد والعمولات		(١٠١,٢٩٣)	(٥٠,١٦٢)
		٨١,٢١٩,٣٣٠	٨٢,٢٠٠,٤٠٣
الإيرادات الأخرى		٣٦٦,٠٩٤	٥٠٥,٦٤٥
إيرادات التشغيل		٨١,٥٨٥,٤٢٤	٨٢,٧٠٦,٠٤٨
مصاريف التشغيل	١٣	(٦٢,١٨٥,٤٨٠)	(٦٦,٨١٨,٣٠٣)
صافي ربح السنة		١٩,٣٩٩,٩٤٤	١٥,٨٨٧,٧٤٥
يخصص وفقاً للمادة ١٧ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته على النحو التالي:			
لحساب حكومة الكويت	٥	١٩,٣٩٩,٩٤٤	١٥,٨٨٧,٧٤٥

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٤ تُشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية
(٣١ مارس ٢٠١٤)

١- أنشطـة البنـك:

تأسس بنك الكويت المركزي ("البنك") بموجب القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته، وهو مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة. يقوم البنك بممارسة امتياز إصدار العملة المحلية نيابة عن دولة الكويت، والعمل على تأمين ثبات النقد الكويتي وحرية تحويله إلى العملات الأجنبية الأخرى، ورسم السياسة النقدية والائتمانية، والإشراف على الجهاز المصرفي والمالي، والقيام بوظيفة بنك الحكومة والمستشار المالي لها.

٢- السياسات المحاسبية الهامة:

أُعدّت البيانات المالية بناء على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته. إن السياسات المحاسبية الهامة المطبَّقة هي ما يلي:

أ- الذهب:

استناداً إلى المرسوم الأميري الصادر بتاريخ ٤ يوليو ١٩٧٨، يتم تقييم الذهب بسعر ١٢,٥٠٠ دينارًا لكل أونصة من الذهب الخالص.

ب- سندات محلية وأدوات الدين العام:

يتم إثبات أدوات الدين العام بتكلفة الشراء.

ج- تكلفة عمليات السوق النقدي:

يتم تحميل التكلفة الناشئة عن عمليات التدخل في السوق النقدي (سندات البنك المركزي المصدرة وودائع البنوك المحلية وعمليات التورق) على حساب وزارة المالية / تكلفة دعم عمليات السوق النقدي، وذلك بناء على الاتفاق بين البنك ووزارة المالية (إيضاح ١٢).

د- احتساب الإيراد:

تُحتسَب الفوائد المستحقة القبض على أساس التناسب الزمني مأخوذاً في الاعتبار مبلغ الأصل وسعر الفائدة المُطبَّق.

هـ- المصروفات الرأسمالية:

يتم تحميل المصروفات الرأسمالية على مصروفات التشغيل في الأرباح أو الخسائر في السنة التي يتم فيها الاعتماد.

و- العملات الأجنبية:

استناداً إلى المادة رقم ٤٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته، والمرسوم الأميري الصادر بتاريخ ٤ يوليو ١٩٧٨، يتم إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ الميزانية العمومية، وتُؤخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم العملات الأجنبية إلى الحساب الخاص في الميزانية العمومية (إيضاح ٦).

٣- الودائع والاستثمارات بالعملات الأجنبية (بالدينار الكويتي):

	٢٠١٤/١٣	٢٠١٣/١٢
ودائع لدى البنوك والمؤسسات الأجنبية	٨,٩٥٣,٦٧٢,٠٥٠	٧,٧٨٩,٥٠٣,٧٩٠
تسهيلات البنك المركزي إلى البنك الدولي للإنشاء والتطوير	٤,٢٢٤,٠٠	٤,٢٧٢,٠٠٠
	٨,٩٥٧,٨٩٦,٠٥٠	٧,٧٩٣,٧٧٥,٧٩٠

٤- **الموجودات الأخرى** (بالدينار الكويتي):

	٢٠١٤/١٣	٢٠١٣/١٢
فوائد مستحقة على الودائع والموجودات الأخرى	٩,٩٩٠,٩٩٦	١٣,٧٠٥,٨٦٢
استثمارات بالدينار الكويتي	٢,٧٩١,٢١٠	٢,٧٩١,٢١٠
مصاريف مدفوعة مقدماً	٢,٦٨٦,٢٤٥	٤٤٩,٧١٨
دفعات مقدمة	٢,٦٥٢,٨٤٦	٦,١٩٩,٢٤٧
أرصدة مدينة أخرى	٦,٦٦٧,٤٨٣	٦,٥٨٤,٦٨٧
	٢٤,٧٨٨,٧٨٠	٢٩,٧٣٠,٧٢٤

٥- **صندوق الاحتياطي العام:**

استناداً إلى المادة رقم ١٧ فقرة (٣) (أ) و(ب) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته، يُضاف صافي أرباح البنك إلى صندوق الاحتياطي العام حتى يبلغ رصيد الصندوق مبلغ ٢٥ مليون دينار كويتي إلاّ في حالة صدور توصية من مجلس إدارة البنك وموافقة وزير المالية على زيادة إضافية للصندوق، وفي عام ١٩٨٥ وافق وزير المالية والاقتصاد على توصية مجلس الإدارة على زيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام إلى مبلغ ١٧٩ مليون دينار كويتي، وبناءً على قرار مجلس الإدارة المؤرخ في ٥ مايو ٢٠٠٣ وموافقة وزير المالية بتاريخ ٧ مايو ٢٠٠٣، تمت الموافقة على زيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام لبنك الكويت المركزي بمقدار ١١٦ مليون دينار حتى يصل إجمالي رصيد الاحتياطي إلى ٢٩٥ مليون دينار وذلك عن طريق تحويل نصف الأرباح السنوية للبنك المركزي إلى رصيد الصندوق.

وبناءً على ذلك لم يتم تخصيص أية مبالغ منذ عام ٢٠٠٧ حيث يبلغ رصيد صندوق الاحتياطي العام ٢٩٥ مليون دينار كويتي.

٦- **الحساب الخاص** (بالدينار الكويتي):

	٢٠١٤/١٣	٢٠١٣/١٢
الرصيد في بداية السنة	٤٠١,٦٢٩,١٣٦	٢٨٠,٢٣٥,٥٠١
صافي فروق العملة الأجنبية الناتجة عن إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية	(٣٠١,٥٣٧,٤٩٠)	١٢١,٣٩٣,٦٣٥
الرصيد في نهاية السنة	١٠٠,٠٩١,٦٤٦	٤٠١,٦٢٩,١٣٦

يمثل الحساب الخاص صافي فروق تقييم العملة الأجنبية المتراكمة والناتجة عن إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية والربح الناتج عن سحب أوراق النقد من التداول، وذلك استناداً إلى المادة رقم ٤٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته والمرسوم الأميري الصادر بتاريخ ٤ يوليو ١٩٧٨.

٧- **النقد المتداول** (بالدينار الكويتي):

	٢٠١٤/١٣	٢٠١٣/١٢
صافي النقد المُنتَج	٢,١٢٨,٣٧٣,٣٦٠	٢,٣٤٩,٣١٤,٤٥٠
ناقصاً: النقد في خزائن البنك	(٦٣٩,٤٤١,٢٩٧)	(٩٥٦,٨٩١,٧٧٣)
	١,٤٨٨,٩٣٢,٠٦٣	١,٣٩٢,٤٢٢,٦٧٧

إن صافي النقد المُنتَج يمثل إجمالي النقد المطبوع ناقصاً النقد المُتلَف.

إن النقد في خزائن البنك يشمل النقد المعد لغرض التداول اليومي (سحب وإيداع)، النقد غير الصالح المعد للإتلاف، والمخزون الاستراتيجي من النقد.

٨- سندات البنك المركزي المصدرة

سندات بنك الكويت المركزي هي سندات قابلة للتداول، ويقتصر شراؤها على البنوك المحلية وشركات الاستثمار المحلية الخاضعة لرقابة البنك المركزي، ويستخدم البنك المركزي هذه السندات في مجال إدارة السيولة المحلية.

٩- حساب دعم سيولة الجهاز المصرفي

يمثل المبالغ المحولة للبنك المركزي بناء على تعليمات وزارة المالية- عملاً بما تقضي به الفقرة (هـ) في المادة (٣١) من القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، وذلك لدعم سيولة الجهاز المصرفي.

١٠- حسابات جارية وودائع البنوك المحلية لدى بنك الكويت المركزي (بالدينار الكويتي):

	٢٠١٤/١٣	٢٠١٣/١٢
حسابات جارية	٩٤٤,١٩٢,٠١٤	٣٠٠,٨٩١,٥٣٤
ودائع	٥٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٩٦٥,٠٠٠,٠٠٠
عمليات تورق (سحب)	٢,٧٨٢,٧٦١,٨٩٤	١,٧٢٣,٠٣١,٩٩٢
	٤,٢٦٦,٩٥٣,٩٠٨	٢,٩٨٨,٩٢٣,٥٢٦

١١- حسابات يديرها البنك نيابةً عن حكومة الكويت وحسابات نظامية (بالدينار الكويتي):

	٢٠١٤/١٣	٢٠١٣/١٢
أ - حسابات يديرها البنك نيابة عن حكومة الكويت	٢,٤٨٣,١٠٩,٦١٣	٢,٥١٩,٨٣٩,١٠٤
ب- حسابات نظامية:		
اعتمادات مستندية	٩٣,٥١٣,٨٥٧	١٦١,٧٢٠,٥٨٢
عملات تذكارية	٢,٩٥٨,٢٩٥	٣,٠٠٦,٥٧٧
	٩٦,٤٧٢,١٥٢	١٦٤,٧٢٧,١٥٩
تحصيلات بموجب القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٩٣	٢,٥٧٩,٥٨١,٧٦٥	٢,٦٨٤,٥٦٦,٢٦٣

في ٣١ مارس ٢٠١٤، كانت هناك تأمينات بمبلغ ٩١,٤٣١,١٥٢ دينار كويتي (١٧٥,٧٤٣,٩٥٥ دينار كويتي: ٢٠١٣) مُحتفظ بها مقابل الاعتمادات المستندية المذكورة أعلاه.

١٢- **المطلوبات الأخرى** (بالدينار الكويتي):

	٢٠١٤/١٣	٢٠١٣/١٢
مصاريف مستحقة	١٣,٠٦٥,٦٩٥	١٥,٧٣٣,٣٥٤
أرصدة دائنة أخرى	٢٦٩,٨٩٧,٠٦٠	١٤٨,٥٠٤,٩٩٦
وزارة المالية – تكلفة دعم عمليات السوق النقدي (إيضاح ٢)	٥,١٤٣,٦٢١	٢,٢١٥,٤١٤
	٢٨٨,١٠٦,٣٧٦	١٦٦,٤٥٣,٧٦٤

تشمل الأرصدة الدائنة الأخرى مخصصات إجازات ومكافآت نهاية الخدمة للموظفين وحسابات دائنة لمؤسسات مصرفية وغير مصرفية.

يمثل رصيد وزارة المالية – تكلفة دعم عمليات السوق النقدي المتبقي من المبالغ المحولة من وزارة المالية بعد تحميل تكلفة دعم عمليات السوق النقدي والتي يقوم بها البنك وفقاً لما تم الاتفاق عليه بين البنك ووزارة المالية.

١٣- **مصاريف التشغيل** (بالدينار الكويتي):

	٢٠١٤/١٣	٢٠١٣/١٢
تكاليف الموظفين	٣٣,٢٠٣,١٧٠	٣٣,٦٦٥,٢٥٦
تكاليف تشغيل الحاسب الآلي وتكاليف إدارية	٥,٣٥٢,١٠٥	٤,١٦٦,٨٥٦
شراء أثاث ومعدات	٣٤,٩٨٦	٧٥٢,٧٦٥
إصدار وشحن العملة	٥,٨٤٣,٩٥٣	٣,٦٤٨,١٤٩
مصاريف متنوعة	٢,٣١٤,٠٢١	١,٩٨٩,٧١٨
تكاليف إنشائية	١٥,٤٣٧,٢٤٥	٢٢,٥٩٥,٥٥٩
	٦٢,١٨٥,٤٨٠	٦٦,٨١٨,٣٠٣

١٤- **سندات إذنية محتفظ بها:**

في ٣١ مارس ٢٠١٤ بلغت قيمة السندات الإذنية التي يحتفظ بها البنك بصفة الأمانة لحساب المؤسسات الدولية مبلغ ٤٣٦,٧٢٢,٠٢٨ دينار كويتي (٤٦٥,٠١٣,٦٢٧ دينار كويتي: ٢٠١٣).

المحتويـــات	الصفحة

تقديـم ١١

مدخل ١٥

أولاً – تطورات السياسة النقدية والمؤشرات والإجماليات النقدية..... ١٦

ثانيًا – الجهود الرقابية لبنك الكويت المركزي..... ٢٢

ثالثًا – أهم العمليات المصرفية لبنك الكويت المركزي..... ٣٣

رابعًا – الموارد البشرية في بنك الكويت المركزي ٣٥

خامسًا – أعمال وأنشطة أخرى..... ٣٧

سادسًا – الميزانية العمومية لبنك الكويت المركزي وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٤ ..... ٣٩

– تقرير مراقبي الحسابات ٤١

– الميزانية العمومية..... ٤٢

الموجودات..... ٤٢

حقوق الملكية والمطلوبات..... ٤٣

– بيان الأرباح والخسائر..... ٤٤

– إيضاحات حول البيانات المالية..... ٤٥